

مستقبل الدور المصري في النظام الدولي

اعداد

الباحثة/ روان عبد الله الزعبي

باحثة دكتوراه - جامعة مؤتة - عمان - الكمالية

الدكتور/ وليد عبد الهادي العويمر

استاذ دكتور - جامعة مؤتة - عمان - الكمالية

المخلص

هدفت الدراسة إلى بيان مستقبل الدور المصري في النظام الدولي، واتبعت الدراسة منهج: تحليل النظم ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تشهد السياسة الخارجية المصرية مرحلة حيوية ديناميكية بعهد الرئيس السيسي، وتحولاً من الانكفائية إلى الانفتاح، والسعي لأدوار مستقبلية محورية، وتلعب دوراً أساسياً في إبراز مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، وتوسيع العلاقات الإقليمية والدولية للتخلص من التحديات الوطنية والإقليمية التي تعرقل أدوارها ومشاريعها المستقبلية، وتمارس أدواراً متنوعة بشكل منفرد أو جماعي في اتجاهها التعاوني أو التنافسي، وبأدوات تتناسب مع مصالحها وزيادة فرص نجاحها بما تمارسه من أدوار؛ حيث إن هنالك مرتكزات تدعم فاعلية وقوة السياسة الخارجية المصرية من رؤية قيادية طموحة وتطوير بكافة القطاعات التنموية والسعي للاكتفاء الذاتي وإنجاز المشاريع القومية، والقوة العسكرية؛ مما يمنحها الفرصة لأداء أدوار حاسمة. ولذا؛ تشير الظروف والمعطيات على أن مصر ستنبأ مستقبلاً دوراً محورياً على المستويين الإقليمي والدولي. وتوصي الدراسة صناع القرار في مصر بالموازنة ما بين الاهتمام بالشأن الداخلي والشأن الخارجي؛ فلا يتم التركيز على الدور الخارجي على حساب قضايا أساسية مثل تطوير البنى التحتية، ورفع مستوى معيشة المواطن المصري.

الكلمات المفتاحية: الدور المصري، السيسي، النظام الدولي.

Abstract:

The study aimed to clarify the future of the Egyptian role in the international system. The study followed systems analysis approach, It found the following results: Egyptian foreign policy is witnessing a dynamic phase at the era of President Sisi. Egypt is shifting from isolationism to openness, and the pursuit of pivotal future roles also plays a fundamental role in highlighting its position at the regional and international levels. Besides, it is expanding regional and international relations to get rid of the national and regional challenges that impede its future roles and projects. Further, it exercises various roles individually or collectively in its cooperative or competitive direction, with tools commensurate with its interests and increasing its chances of success with the roles it exercises. Egypt has the pillars that support the effectiveness and strength of its foreign policy from an ambitious leadership vision, development in all development sectors, the pursuit of self-sufficiency and the completion of national projects, and military strength, which allows it to play decisive roles. Consequently, circumstances and data indicate that Egypt will play a pivotal role in the future at the regional and international levels. The study recommends decision-makers in Egypt to balance between concern for internal affairs and external affairs so that the focus is not on the external role at the expense of basic issues such as developing infrastructure and raising the standard of living of the Egyptian citizen.

Key words: the Egyptian role, Sisi, the international system.

المقدمة:

تقوم الدول بالإستثمار في كل مجالاتها وإمكاناتها الحيوية من أجل احتلال مواقع مهمة على خريطة السياسة العالمية في ظل عالم تسوده المتغيرات والتحولات المتسارعة ، وخاصة أن السياسة الدولية متجددة في أدواتها وأهدافها ومفاهيمها ، فقد تظهر قوى جديدة وتتلاشى أخرى وخاصة بعدما شهد العالم ثورة مفاهيمية في الفكر والنظرية السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة تزامنت مع الثورة التكنولوجية الهائلة التي دفعت العالم نحو العولمة التي لم يشهدها من قبل، مما غير في إطار العلاقات الدولية وشكل النظام العالمي ؛ لذلك تسعى كل دولة لامتلاك القوة الكافية التي تمكنها من فرض سلطتها وتوجيه مواقفها بحريّة وبشكل مستقل عن كل أشكال الضغط مما يحقق لها مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

أما بالنسبة للشرق الأوسط فهو يعد من أكثر المناطق في العالم التي واجهت تغيرات وتفاعلات وأزمات فرضت على الدول أدورا جديدة وخاصة ما بعد الربيع العربي وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي مقدمة الدول التي شهدت تغييرا وتحولا شاملا في نظامها السياسي والاجتماعي دولة مصر والتي تسعى كغيرها من الدول لأداء أدوار مستقبلية فاعلة تطمح من خلالها استرجاع دورها المركزي في المنطقة العربية في إطار علاقات التعاون والتعايش في أدوار معينة أو في إطار التنافس في أدوار أخرى .

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية جمهورية مصر العربية على الصعيد السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط وامتلاكها للموارد والقوى البشرية المؤهلة فإنها لا زالت تواجه العديد من التحديات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة لتأثرها وتفاعلها مع الأزمات الإقليمية والدولية التي تفرضها التغيرات السريعة في النظام السياسي والاقتصادي العالمي؛ مما يجعلها تقف عائقا أمام الأدوار المستقبلية التي تطمح مصر لتأديتها ، وتفرض مزيداً من الضغوط أمام رؤية وطموحات صانع القرار المصري في احتلال بلاده مكانة متميزة على الصعيد الإقليمي والدولي.

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي أن الدور الإقليمي والدولي الفاعل الذي ستمارسه مصر مستقبلا يعتمد على الحكم السياسي الرشيد الذي سيدير موارد مصر بحكمة وفاعلية من خلال التغلب على التحديات الداخلية والخارجية؛ مما يكسبها قوة مركزية سياسية وأمنية واقتصادية جديدة؛ بمعنى أنه كلما تم توظيف مرتكزات القوة المصرية بفاعلية نجحت مصر بتأدية أدوار إقليمية ودولية تعيد لها الدور القيادي المركزي في المنطقة العربية .

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى بيان مستقبل الدور المصري في النظام الدولي، ويتفرع عن هذا الهدف بيان مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:
- بيان ماهية نظرية الدور وأثرها في صنع السياسة الخارجية وتوجهها وبيان أهم مراحلها وأدواتها.
 - بيان عوامل قوة مصر في أداء أدوار إقليمية ودولية مستقبلية فاعلة.
 - بيان أبرز التحديات التي تواجه مصر في تأدية أدوار مستقبلية على المستوى الإقليمي والدولي.
 - بيان أهم الأدوار الإقليمية والدولية التي يمكن أن تلعبها مصر مستقبلاً.

أسئلة الدراسة:

- تنتقل الدراسة من سؤال رئيس، وهو ما هو مستقبل الدور المصري في النظام الدولي؟ والذي انبثق عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي :
- ما عوامل القوة التي ستمكن مصر من أداء ادوار إقليمية ودولية مستقبلية فاعلة؟
 - ما أبرز التحديات التي تواجه مصر في تأدية أدوار مستقبلية على المستوى الإقليمي والدولي؟
 - ما أهم الأدوار الإقليمية التي يمكن أن تلعبها مصر مستقبلاً؟

أهمية الدراسة:

- وتتمثل أهمية الدراسة في ثلاثة محاور:
- أهمية علمية :** للوصول لبيانات يفيد منها الباحثون في مجال صنع السياسة الخارجية، وكذلك الخبراء الاستراتيجيون المهتمون بوضع سيناريوهات متوقعة للسياسة الخارجية المصرية في ضوء معطيات الواقع وتوجهات الدولة وخططها الاستراتيجية لأداء أدوار مستقبلاً على المستوى الإقليمي والدولي.
- أهمية عملية أو تطبيقية:** حيث تسعى الدراسة للوصول لنتائج وتوصيات لصنّاع القرار تمكنهم من الاطلاع على أهم المرتكزات التي يمكن أن ينطلقوا منها في صنع السياسة الخارجية الفاعلة التي تحقق مصالح الدولة، وكذلك الاستفادة من التوصيات في تجاوز التحديات والتخطيط الأمثل لأدوار الدولة مستقبلاً.
- أهمية موضوعية:** تتناول الدراسة موضوعاً يعتبر من أهم المواضيع الاستراتيجية التي لها أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وهو الدور المستقبلي الذي تسعى الدولة لتحقيقه، فتطرح الدراسة موضوع الدور المستقبلي الذي تسعى مصر لتأديته في النظام الدولي والذي يرتبط بصنع السياسة الخارجية والإطار الاستراتيجي الذي تتحدد فيه سلوكيات الدولة الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية وإعطائها مكانة متميزة إقليمياً ودولياً.

منهجية الدراسة:

منهج تحليل النظم: وهو المنهج الذي يدرس التفاعلات التي تنشأ داخل النظام السياسي باعتباره وحدة التحليل بحيث إن التغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء الأخرى ، فهناك علاقة وثيقة بين ما يحدث في البيئة الخارجية وما يحدث داخل الدولة ولا سيما التغييرات التي تحدث في النسق الدولي (Autoom, 2019)؛ لذا ستحاول الدراسة تحليل أهم المرتكزات التي تنطلق منها السياسة الخارجية المصرية وتأثرها بالمحددات الداخلية، بالإضافة إلى تفاعلها مع المحددات الإقليمية والتغييرات التي تطرأ على النظام الدولي ونسق العلاقات الدولية؛ حيث تؤثر هذه المحددات على مدى استجابتها لهذه المتغيرات وعلى خططها الإستراتيجية المستقبلية لأدوارها على المستوى الاقليمي والمستوى العالمي.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

تعريف الدور: يعرف الدور لغة بأنه: مصدر دار/ دارٍ بـ/ دارٍ على والدَّورُ: مهمّة ووظيفة، والدور الاجتماعيّ: هو السُّلوك المتوقَّع من الفرد في الجماعة، أو النمط التَّقافيّ المحدّد لسلوك الفرد الذي يشغل مكانةً معيَّنة (Mo'jam Alma'any, N.d).

أما تعريف الدور في العلاقات الدولية اصطلاحياً فقد عرّفه كال هولستي - Kal Holsti بأنه: «تعريفات صنّاع القرار للأشكال العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، والوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي»، وعرفه أيضاً ستيفن والكر - Steven Walker بأنه: «تصورات واضعي السياسات الخارجية لدولهم في النظام الدولي» (Political Encyclopedia, n.d).

أما تعريف الدور إجرائياً فيمكن تعريفه بعدة متغيرات ومؤشرات بحيث إن كل دور يمارسه النظام السياسي يكون له متغيرات وأدوات لتنفيذه سواء كان دوراً تعاونياً أو تنافسياً أو إقليمياً أو دولياً، ومن هذه المتغيرات التي تعبر عن دور الدولة : السلوكيات والمواقف التي تتبناها الدولة وصانع القرار فيها من خلال التصريحات الرسمية تجاه مختلف القضايا والخطابات والمؤتمرات التي تعقدها أو تشارك بها والاتفاقيات التي تشترك بها أو تنضم لها ومشاريعها وخططها الإستراتيجية المستقبلية، وكل سلوك يصدر عن الدولة عبر فترة زمنية محددة تجاه تحقيق هدف محدد سواء إقليمياً أو دولياً؛ بمعنى آخر الدور إجرائياً هو مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات.

ويعرف النظام الدولي بأنه « هو مجموعة العلاقات المتغيرة والمتجددة التي تحكم الدول، ويمكن وصفه بأنه النظام الذي يضم مجموعات متفاعلة مع بعضها البعض من الوحدات السياسية إضافة إلى

الفاعلين الفوق قوميين مثل: المنظمات والمؤسسات العالمية « ويرتكز النظام الدولي على الأبعاد التالية :
(Ahmad , ٢٠١٠ : ٣٣)

١. وحدات النظام : ويقصد بها الدول .
٢. التفاعل بين هذه الدول، ويشمل كل العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية فيما بينها.
٣. حدود النظام : ويقصد بها الحدود الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تكسب النظام سمات تميزه عن غيره من النظم .
٤. البيئة الدولية : ويقصد بها الوسط الذي تتفاعل فيه وحدات النظام والعلاقات الدولية.
٥. هيكل النظام : وهو يشمل عناصر ومرتكزات القوة للوحدات السياسية وترتيبها اعتمادا على ما تشتمل عليه من هذه العناصر .

حدود الدراسة:

تقوم الدراسة على حدود دراسية أساسية، وهي:

حدود مكانية: دولة مصر بكل أبعادها الجغرافية والسياسية.

حدود زمانية: تتناول الدراسة الأدوار المستقبلية التي تحاول مصر تحقيقها على المستوى الإقليمي والدولي بعد (٢٠١٤)؛ أي بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم؛ وذلك بدخول مصر مرحلة سياسية واقتصادية جديدة بعد فترة الثورات والاحتجاجات وما تلاها من الانقلاب العسكري إضافة للمتغيرات الإقليمية والعربية والدولية الجديدة والمتسارعة المؤثرة بسياساتها الخارجية حتى بدأت تؤسس لمرحلة جديدة تحاول فيها مصر إعادة دورها المحوري أفريقيا وعربياً وعالمياً.

حدود موضوعية: تعتبر قضية أدوار الدولة قضية محورية في صنع السياسة الخارجية والتي تندرج ضمن علم العلاقات الدولية.

الإطار النظري للدراسة :

يتطلب دراسة وفهم الأدوار التي تمارسها الدول أو التي تطمح لتأديتها إلى الارتكاز على نظريات في العلاقات الدولية، والتي تفسر سلوكيات الدول واتجاهاتها في سياستها الخارجية ، ومن أبرز النظريات التي تتحدث عن دور الدولة في التأثير والتأثير في النظام الدولي هي النظرية الواقعية ، ومن أبرز ما يركز عليه الواقعيون في تحليلهم لدور الدولة القومية هو :

١. الدولة هي الوحدة الرئيسة في النظام الدولي، وهي الفاعل الحقيقي المؤثر في الساحة الدولية

بما تمارسه من أدوار وما تبنيه من علاقات مع دول أخرى .

٢. الدولة هي صاحبة السيادة الكاملة، ولا يوجد سلطة فوق سلطتها.
٣. لا تنكر الواقعية وجود فاعلين في الساحة الدولية إلى جانب الدول مثل: المنظمات الدولية، والمؤسسات الدولية الكبرى، بالإضافة للشركات المتعددة الجنسيات لكنها ترى أن سلطتها تقع ضمن إطار العلاقات ما بين الدول .
٤. من حق الدولة أن تؤدي جميع الأدوار التي تراها مناسبة في سبيل تحقيق مصالحها وأهدافها .
٥. كل ما تقوم عليه العلاقات الدولية يدور حول مفهوم السلطة، وكل الصراعات التي قد تنشأ لتكون كل دولة بمنأى عن سيطرة دولة أخرى ؛ لذا تعتمد الدول أدوات متعددة لتحقيق غاياتها؛ فقد تكون أدوات دبلوماسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية وخاصة أن الواقعية تولي أهمية كبيرة لقوة الدولة العسكرية التي تمكنها من احتلال مكانة قوية في الساحة الدولية.
٦. الواقعية في طورها الجديد بما يسمى " الواقعية الجديدة " تؤكد على أهمية هيكل وشكل النظام الدولي باعتباره المؤثر الرئيس في سلوكيات الدول وتصرفاتها فكلما زاد نفوذ الدولة تحكمت بقواعد اللعبة السياسية التي تصب في مصالح الدول الكبرى . (Ahmad, 2010 : 24-25) ستسعى الدراسة وفقا لما تقوم عليه النظرية الواقعية لتحليل دور مصر المستقبلي على المستوى الإقليمي والعالمي ؛ فقد أدركت مصر أهمية استرجاع دورها المركزي في المنطقة العربية ، وترى أن مصلحتها هي الأساس الذي يحرك علاقاتها الدولية سواء مع الدول الأفريقية أو العربية أو الدول الأجنبية في آسيا وأوروبا وأمريكا ؛ لذا فهي تمارس الأدوار التي تحقق لها أعلى درجة من المصلحة وبما يتوافق مع سيادتها ومبادئها السياسية والاقتصادية العامة ، ومن ثم نرى التنوع في أدوارها؛ فهي الوسيط في القارة الأفريقية الذي يسعى لاستعادة الدور القيادي في أفريقيا ، والحليف في أدوار أخرى أو المساوم لدرء الأزمات الإقليمية وخاصة في مجال الموارد ، وتطمح برؤيتها المستقبلية للتوجه للعالمية كشريك سياسي واقتصادي للعالم الغربي لاستعادة دورها في تحقيق السلام في الشرق الأوسط ومحاولة الانتقال إلى قوة اقتصادية عالمية بتوظيف كل الإمكانيات والموارد المتاحة لها .

الدراسات السابقة :

- هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تحدثت عن دور الدولة وتفاعلها في النظام الدولي والذي ينعكس على سياستها الخارجية ويدفعها لممارسة أدوار إقليمية ودولية تحقق مصالحها وتكسبها شرعية دولية تسمح لها بأداء أدوار قيادية على مستويات عدة .
١. دراسة (مجموعة من المؤلفين ، ٢٠١٧) بعنوان: " السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة (سوريا-اليمن-ليبيا) من ٢٠١١ " هدفت الدراسة لبيان وتحليل محددات السياسة الخارجية المصرية ما بعد ٢٠١١ وبيان مدى قدرة الدولة المصرية وسياستها الخارجية في التأثير في الأزمات

الإقليمية بما يصدر عنها من قرارات سياسية وخاصة تجاه الصراعات في سوريا واليمن وليبيا ، اعتمدت الدراسة منهج صنع القرار ومنهج دراسة الحالة ، توصلت الدراسة لعدة نتائج مهمة منها : أن الأزمات العربية ما بعد الربيع العربي ٢٠١١ شكلت تحديات وضغوطات على صناعات القرار السياسي تجاه المحيط الخارجي سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن مصر استطاعت أن تحافظ على التوازن والانفتاح تحت ما يسمى نموذج " الخصوصية والاندماج " في سياستها الخارجية؛ مما سيمكنها من لعب أدوار مهمة تساعدها في استعادة مكانتها الإقليمية والدولية .

٢. دراسة (المنشاوي ، ٢٠١٤) بعنوان: " دافعية متصاعدة : التحولات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية " هدفت الدراسة لبيان أهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية المصرية لتحقيقها ما بعد الثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، وبيان وتحليل أهم الدوافع التي نقلت السياسة الخارجية المصرية من النهج التقليدي إلى نهج حديث ومرن ومنها القيادة السياسية الجديدة بعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي ، ودعم دول الخليج ، والمناخ الدولي الذي ساعد مصر للمناورة لكسب بعض المصالح وتوظيفها في تعزيز دورها الإقليمي والدولي ، توصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق تطور السياسة الخارجية المصرية مثل: المشاكل الأمنية ، والتحديات الاقتصادية ، والجماعات الإرهابية التي زاد نشاطها بفعل الأزمات في سوريا وليبيا والعراق؛ إضافة إلى أزمة سد النهضة مع إثيوبيا ، أوصت الدراسة بضرورة أن تعيد القيادة المصرية ترتيب الأوضاع الداخلية، وأن تعالج المشاكل الاقتصادية لإعطاء الحرية والمرونة لصانع القرار ، كما أن الدبلوماسية الذكية واضحة الرؤية هي السبيل أمام مصر للانفتاح على العالم وإعادة دورها الريادي في الشرق الأوسط .

٣. دراسة (أحمد ، ٢٠١٠) بعنوان: " الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد " هدفت الدراسة لبيان أثر وتداعيات العولمة ومتغيرات النظام الدولي في الدول والحكومات وكل أجزاء النظام السياسي ، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي التاريخي ومنهج تحليل النظم، وتوصلت لعدة نتائج منها : أن القوة الاقتصادية أصبحت أولوية لصناع القرار السياسي خاصة بعد انتشار التكنولوجيا ودخول العالم في نظام دولي معولم، وظهور " مجتمعات ما بعد الصناعية " ؛ مما يشكل تنافسية كبرى بين الدول التي تحاول الحفاظ على وجودها ومكانتها في ظل هذه المتغيرات ، وتوصلت كذلك بأنه على الرغم من كل المتغيرات التي قد تقلل من أهمية بعض الدول ودورها فإن الدولة تبقى الفاعل الأساس بل وتطورت لمفهوم ما يسمى " الدولة العالمية " بفعل التكنولوجيا وثورة الاتصالات؛ مما يعني ضرورة مواكبة الدول وتكيفها مع الأدوار الجديدة غير التقليدية التي يمكن أن تؤديها في المجال السياسي والاقتصادي والإعلامي والثقافي وغيرها . ومن أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صدق فرضياتها فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة كالتالي:

الفصل الأول: خلفية الدراسة والإطار النظري .

الفصل الثاني: نظرية الدور في السياسة الخارجية .

المبحث الأول: مفهوم نظرية الدور ومرتكزاتها .

المبحث الثاني: خصائص الدور في السياسة الخارجية وأدوات تنفيذه .

الفصل الثالث: دور مصر المستقبلي في النظام الدولي .

المبحث الأول: دور مصر المستقبلي الإقليمي .

المبحث الثاني: دور مصر المستقبلي الدولي .

الخاتمة: النتائج والتوصيات .

المراجع:

الفصل الثاني: نظرية الدور في السياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم نظرية الدور ومرتكزاتها

ظهر الاهتمام بنظرية الدور في العلاقات الدولية انطلاقاً من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية؛ لذا توجه الباحثون للاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ودراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفاعلين الآخرين، على اعتبار أن الدولة تُعَبَّرُ عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي (Political Encyclopedia, n.d).

ويعتبر الدور من المفاهيم المحورية التي وظفتها أدبيات السياسة الخارجية لفهم قرارات السياسة الخارجية وسلوكيات صانعي القرار في الوحدات الدولية المختلفة واحتمالات التغيير والاستمرار في تلك السياسة، فكان أول ظهور لمفهوم الدور في ١٩٧٠ حين نشر «كال هولتسي» دراسة أشار فيها للدور كمفهوم تحليلي لمختلف الأدوار المتصورة في السياسات الخارجية للدول؛ فالأدوار السياسية تتشكل من مجموعة متوقعة من سلوك الأفراد الذين يتقلدون مناصب معينة في النظام، وهو أمر يبدأ من أكثر الأفراد عمومية إلى أكثرهم خصوصية . (Jarghon, 2016: 40).

تم استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل: الأول: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسية من الداخل كل على حدة، حيث يتم بحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين النسق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل ، أما المستوى الثاني: فيتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرون في السياسة العالمية، ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول . (Political Encyclopedia, n.d).

وتقوم أدوار الدول على مرتكزات ذاتية تتفاعل مع الإطار الإقليمي والدولي لها، وتنقسم هذه المرتكزات الذاتية أو الوطنية التي تسمى القدرات الشاملة إلى قسمين أولاً: مكونات موروثية أو شبه ثابتة، وتشمل الموقع والمساحة والموارد الطبيعية.

ثانياً: مكونات مرنة أو متغيرة وتشمل القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي والاندماج والاستقرار الوطني؛ لذلك عندما نتحدث عن أدوار الدولة فإننا نتحدث عن تفاعل هذه المرتكزات الداخلية مع عوامل خارجية مرتبطة بالإطار الإقليمي والدولي . (The Algerian Encyclopedia of Political and Strategic Studies, 2019).

وهناك من المحللين من يطلق على المكونات أو الخصائص الوطنية لكل دولة مصادر الدور مثل محمد السيد سليم ما سماها «بالمتغيرات الموضوعية»؛ أي إنها متغيرات ذات طبيعة بنيوية مرتبطة ببناء الدولة والمجتمع والنظام السياسي والنظام الدولي، أما المرتكزات التي تعبّر عن تصورات وإدراكات صانع القرار لأدوار بلاده سواء الإقليمية أو الدولية فقد سماها «بالمتغيرات المرتبطة بالقائد السياسي»، وهذه المتغيرات ذات طبيعة فردية قيادية، ولكنها تؤثر بشكل حاسم في السياسة الخارجية، وتنقسم هذه المتغيرات إلى:

١. **متغيرات قيادية موضوعية:** وهي التي ترتبط بالدوافع الذاتية، والخصائص الشخصية للقائد السياسي (Saleem, 1998: 371).

٢. **متغيرات قيادية نفسية:** وهي متغيرات مرتبطة بالبيئة النفسية للقائد السياسي مثل: العقائد والادراكات والتصورات الذهنية للقائد السياسي، وهي تمثل الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية البنيوية وتؤثر على السياسة الخارجية (Saleem, 1998: 371). لذلك فالقائد السياسي يلعب دوراً أساسياً في اتجاه ونوع الدور الذي تمارسه الدولة من خلال اتباعه سياسات معينة تحقق الأهداف التي يطمح إليها، والتي ربما لا تتفق دائماً مع تصوراتها ولكن المواقف السياسية والظروف المحيطة والمتغيرات الإقليمية والدولية قد تفرض نفسها على القائد وتدفعه لاتباع سياسات معينة، فما يصل إليه القائد من قرارات ينعكس على أداء الدولة، ويعتبر المرتكز الأخير في نظرية الدور.

المبحث الثاني: خصائص الدور في السياسة الخارجية وأدوات تنفيذه

يتميز الدور في السياسة الخارجية بالسمات والخصائص التالية:

١. يتصف مفهوم الدور بالشمولية، بمعنى أنه يتشكل من تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، بالإضافة إلى كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، أي أن يكون هناك توافق بين الدور وطبيعته و نوعية السياسة الخارجية الناشئة عنه، وأن يشمل - أيضاً - تصور صانع القرار للأدوار التي يمارسها منافسوه وأعداؤه في النسق الدولي.

٢. الأدوار التي تؤديها الدولة تكون عادة متنوعة بحيث تؤدي أكثر من دور في وقت واحد، بالإضافة إلى أنه ليس من الضرورة أن يتناسق دور الوحدة الدولية مع مصالحها المباشرة؛ فقد تدفعها عوامل أو ظروف معينة لأن تلعب دوراً لا يحقق مصالحها. (Jarghon, 2016: 41).

تمر عملية الدور بعدة مراحل: تبدأ بمرحلة سياق السياسة الخارجية حيث يشمل ما تم الحديث عنه من مرتكزات وطنية وإقليمية وتصورات وإدراكات صانع القرار، إضافة للأهداف التي تريد الدولة تحقيقها وتصوغ الخطط لها، وقد تكون أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو أهدافاً تتعلق بمكانة الدولة ومركزها، وتتراوح هذه الأهداف بين الأهداف المركزية المتعلقة بالحفاظ

على كيان الدولة من التهديد الخارجي و أهداف وسطية في المجالات الاقتصادية، أو قد تكون هامشية تجاه النسق العالمي مثل: حفظ الأمن والسلام الدوليين، ثم تنتقل لمرحلة توجه السياسة الخارجية؛ فقد يكون توجهها اقليمياً أو عالمياً، تدخل من خلال التأثير بدول أخرى، أو لاتدخلي وقد يكون شرقياً أو غربياً أو لامحازاً، ثم تنتهي بمرحلة الوصول للأدوار وتنفيذها مثل: تأدية دور صانع السلام، أو الموازن الدولي، أو الحليف المخلص، أو النموذج أو غيرها من الأدوار الإقليمية والدولية. (Fattak, 2011: 25-26).

أما عن أدوات تنفيذ الأدوار التي تمارسها الدولة فلا يوجد أفضلية لأداة على أخرى لكن المواقف والعلاقات السياسية وامكانيات الدولة هي التي تحكم اختيار الأداة الأفضل، بالإضافة إلى أنها مرتبطة باتجاهات سلوك الدولة فإذا كان اتجاه سلوكها تعاونياً فتكون أدواتها سلمية ومنها الأدوات الدبلوماسية مثل تبادل البعثات الدبلوماسية، وعقد الاجتماعات المتبادلة والزيارات أو أدوات اقتصادية مثل: عقد الاتفاقيات، أو التوجه للتكتلات الاقتصادية لتحقيق الاعتماد المتبادل، أو تقديم المساعدات الاقتصادية. أما إذا كان اتجاه سلوك الدولة في أدوارها عدائياً أو صراعياً فقد تلجأ للأدوات العسكرية مثل: استخدام القوة العسكرية، أو الدخول في تحالفات عسكرية ضد أطراف معينة، أو استخدام القوة الاستخباراتية، أو الحروب الإعلامية والنفسية لإضعاف الأطراف الأخرى أو استخدام الحظر الاقتصادي أو التوجه نحو التنافس العسكري باستخدام أدوات تكنولوجية مثل: سباق التسلح لتحقيق التفوق الاستراتيجي.

ومن أبرز الأدوات التي تعتمدها السياسة الخارجية لتفعيل الأدوار التي تطمح لأدائها هي:

١. **الأداة الدبلوماسية**: وهي الأداة الأساسية التي تعتمدها الدول في ايجاد علاقات تعاونية أو سلمية مع دول أخرى، وتمتاز هذه الأداة بأنها سهلة التنفيذ وأقل تكلفة من الأدوات الأخرى، إضافة إلى دورها الإيجابي في تمتين العلاقات السلمية مع الدول الأخرى؛ مما يؤدي لتحقيق المصالح التي تطمح إليها الدولة من هذه العلاقات، وتشمل الأداة الدبلوماسية المفاوضات والمساومات والبعثات الدبلوماسية بعيداً عن وسائل الإرغام أو العنف المادي أو القانون، وتتولى مهام تنظيم العلاقات الدبلوماسية مجموعة مؤسسات متخصصة في الدولة بإدارة الشؤون الخارجية، وذلك من خلال مبعوثين دبلوماسيين لديهم القدرة والكفاءة لتفعيل الاتصالات بين الدولة التي يمثلونها والدولة الأخرى؛ حيث يشهد العالم الآن صوراً عدة للدبلوماسية؛ فهناك «الدبلوماسية الوقائية» وهي الدبلوماسية التي تسبق الصراعات من أجل منع حدوثها، وذلك لتجنب الوصول للأزمات التي قد تتطور إلى صراعات مسلحة، أما «الدبلوماسية الإنمائية» أو دبلوماسية التنمية « فهي الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الدولة من أجل تحقيق مصالح اقتصادية تؤدي لدعم التنمية لديها، وأخيراً ما يسمى « بدبلوماسية وسائل التواصل الاجتماعي » وهي صورة حديثة للدبلوماسية وتشمل ما يتم نشره من تصريحات أو دعايات أو تهديدات من قبل صناع القرار والقادة

السياسيين على وسائل التواصل الاجتماعي، وقد تصل لتصريحات متبادلة لا تقل أهمية عن الدبلوماسية التقليدية؛ مما يجعل لها تأثيرها الكبير على المستويين الرسمي والشعبي. (Khalifah, 2018: 3-4).

٢. **الأداة الاقتصادية** : وهي تشمل توظيف الدولة لكل ما تمتلكه من موارد وإمكانات اقتصادية في تعاملها مع الدول الأخرى، وقد ظهرت هذه الأداة بشكل فعال ورئيس في العلاقات الدولية ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج عدد كبير من الدول منهك اقتصاديا بفعل خسائر الحرب مقابل صعود دول أخرى ؛ لذا اتجهت الدول لاعتماد نظام التبادلات التجارية أو المعاملات المالية التفضيلية والتسهيل الجمركي والمساعدات أو المنح الاقتصادية لدفع عجلة التنمية في الدول النامية وتحقيق مصالح الدول المانحة ، وبالمقابل هناك من استخدم الأداة الاقتصادية بصورة المنع أو فرض العقوبات الاقتصادية أو التهديد بها في دول أخرى؛ وذلك كوسيلة ضغط لتنفيذ ما تريده الدول الكبرى من أهداف لسياستها الخارجية ، وعلى الرغم من ارتباط هذه الأداة بسلبيات في بعض صورها وخاصة بما تلحقه بأضرار باقتصاديات دول معينة فإنها تبقى واحدة من أبرز الأدوات وأنجعها في الوصول للأهداف التي تسعى السياسة الخارجية للدولة لتحقيقها. (Omar, 2005: 17)

٣. **الأداة العسكرية، أو الأداة الإستراتيجية** : وهي التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلا بفعل الجيوش النظامية، أو ما يسمى بالحرب الشاملة، أو إرسال كتبية مدربة لتحقيق غاية محددة ، وتشمل هذه الأداة تحقيق العديد من الأهداف ومنها : إرغام الخصم بفعل أمر ما مثل: سحب قواته، أو سيطرته على موارد معينة أو إقليم ما ، أو إرغامه على التراجع عن فعل ما مثل: إيقاف التوسع الجغرافي في إقليم معين ، أيضا قد تهدف لإضعاف القدرات الاقتصادية والعسكرية لدولة ما بشكل يحقق مصالح الدولة الأخرى ، وقد تهدف الدولة للدفاع عن أمنها القومي الذي قد يهدده الخصم؛ لذا قد تلجأ للدفاع عن مواردها أو أراضيها أو حدودها أو مجالها الحيوي ، وتعتبر هذه الأداة الأكثر كلفة، إضافة إلى ما تحتويه من مخاطر وخسائر قد تلحق بالأطراف المعتدية والمعتدى عليها؛ لذا فلا تلجأ لها الدول إلا بعد استنفاد الأدوات الأخرى، كما أنها مرتبطة إلى حد كبير بالتفاعلات ما بين وحدات النظام الدولي، وترتكز على مقدرات الدولة وقوتها العسكرية، فهي مرتبطة فقط بالدول الكبرى ذات الإمكانيات العسكرية المتطورة . (Khalifah , 2018 : 8)

٤. **الأداة السياسية الداخلية** : وهي أداة يوظفها صانع القرار من خلال الحشد والتأييد الداخلي بالاعتماد على مقدرات دولته ومواردها المالية وتوظيف الأدوات القانونية بشكل يدعم صنع القرار تجاه القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية؛ مما يقوي من موقفه ويكسبه الشرعية التي تمكنه من لعب أدوار فاعلة بكل حرية ومرونة .

٥. الأداة الاستخباراتية والرمزية : تشمل الأداة الأولى توظيف كل الموارد والإمكانات في سبيل تفسير وتحليل كل خطط ونوايا الدولة الأخرى سواء بحالة الحرب أو السلم وقد تشمل التجسس وجمع المعلومات ومن ثم تفسيرها ، أما الأداة الرمزية فهي تشمل توظيف الأدوات الاعلامية أو الدعائية أو الثقافية أو الايديولوجية؛ وذلك بغرض التأثير وحشد وتوجيه الشعوب تجاه قبول سلوك ما أو رفضه ، وهذه الأدوات تعتمد على الدول الكبرى وخاصة النظم الديمقراطية التي يشكل فيها الرأي العام عاملاً أساسياً في صنع قرارات السياسة الخارجية . (Omar , 2005 : 18)

وقد فرضت العولمة ومتغيرات النظام العالمي على الدول اعتماد وسائل وأدوات مستحدثة لتنفيذ أدوارها التي تحقق مصالحها ومنها الأدوات التكنولوجية والعلمية أو الموارد الطبيعية التي يمكن توظيفها كأداة ضغط أو تهديد للدولة الخصم ، وتمارس دول العالم أدوارها المختلفة بتوظيف عدة أدوات في آن واحد ، فقد تلجأ الدولة لتوظيف الأداة الاقتصادية والعسكرية معا ؛ لذا يرتبط الدور الذي تمارسه الدولة بالأداة التي تختارها لتنفيذه فلو قامت بأداء دور تعاوني أو سلمي فإنها ستلجأ للأداة التكنولوجية أو الاقتصادية بينما قيامها بدور الحليف لدول أخرى في نزاع أو دور تنافسي على موارد أو أهداف محددة فإنها قد تلجأ للأداة الاقتصادية أو العسكرية أو الاستخباراتية .

الفصل الثالث: دور مصر المستقبلي في النظام الدولي

أسهمت ثورات الربيع العربي بعد عام ٢٠١١ في ظهور سمات جديدة حول إعادة تشكيل المحاور المؤثرة في علاقات دول المنطقة والتي كان أثرها كبيرا في النظام الإقليمي العربي ، والذي أدى إلى تغيير في قواعد اللعبة السياسية في الساحتين الإقليمية والدولية على حد سواء، وقد كان للقوى الدولية العظمى الدور الأكبر في تشكيل سمات النظام الإقليمي الجديد وتوظيفها بما يحقق مصالحها، ومن أبرز هذه السمات: انتقال مركز النظام الإقليمي العربي من أجل التعاون المشترك نحو دول الخليج العربي بعد أن كان متمركزا في مصر وسوريا، وتنامي دور القوى الإقليمية الصاعدة وغير العربية مثل إيران وتركيا، واللتين أثرتا في مجريات الأحداث داخل المنطقة بالتنسيق مع القوى العظمى المنتفذة في الشرق الأوسط (Kadim, 2019: 110-111).

تميزت السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد (٢٠١٤) برؤية استراتيجية جديدة في محاولة لاستعادة الدور المحوري لمصر في الإقليم الأفريقي والعربي وصولا للتأثير الدولي؛ حيث أعلن الرئيس السيسي في خطاب التنصيب في ٨ يونيو ٢٠١٤ «أن مبادئ السياسة الخارجية المصرية في عهده ستعتمد التنافسية والالتزام والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتحقيق مصالح الشعب المصري من خلال إدارة علاقات مصر الدولية في إطار الشراكة ودعم إرادة الشعوب، ودعم الحلول السياسية السلمية للقضايا المتنازع عليها» (State information services, your getaway to Egypt, 2019).

المبحث الأول: دور مصر المستقبلي الإقليمي

طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي - من خلال مختلف اللقاءات والاجتماعات الثنائية والجماعية والمشاركات الدولية والمؤتمرات والتصريحات- التوجهات الحاكمة لسياسة مصر الخارجية، وبلورة مواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية المُلحّة والراهنة المطروحة على الساحة، وأبرزها التعامل مع الإرهاب والفكر المتطرف - كقضية ذات أولوية قصوى- وعلاقتها المباشرة بالآزمات التي تمر بها بعض دول المنطقة مثل سوريا وليبيا، والقضايا الدولية متعددة الأطراف، وقضايا الاقتصاد والتعاون الدولي، وعلاقات مصر الخارجية على المستويين الثنائي والجماعي (State information services, your getaway to Egypt, 2019).

فعلى المستوى الوطني حرص الرئيس السيسي أن يلعب دور «صانع التنمية الداخلية»: حيث بدأ اهتمامه بقضايا التنمية الاقتصادية الداخلية لتشكل أرضية ومرتكزاً للسياسة الخارجية التي تتفاعل فيها المحددات الداخلية مع الخارجية بشكل يسهم بتأدية أدوارها الخارجية. ومن أبرز المرتكزات الوطنية التي تدعّم السياسة الخارجية المصرية:

١. يعد الاقتصاد المصري واحداً من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعاً، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في تكوينه الأساس؛ حيث يبلغ متوسط عدد القوى العاملة في مصر نحو ٣٠ مليون شخص، حقق كذلك الاقتصاد المصري في العام المالي (٢٠١٧-٢٠١٨) معدل نمو بمقدار (٥.٢%) إضافة إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين مصري يعملون في الخارج يتركز معظمهم بدول الخليج العربي والتي تشكل تحويلاتهم النقدية مورداً من موارد الاقتصاد، كما توجد العمالة المصرية - أيضاً - في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأستراليا (State information services, your getaway to Egypt, 2019).

٢. أشادت مجلة فوربس الأمريكية التي تصدر شهريا - عبر تقرير خاص لها في (١٣) ديسمبر (٢٠١٩) - بجهود الحكومة المصرية في وضع خطة الطاقة المستدامة لتطوير قطاع صناعة البترول والغاز تطابقاً مع رؤية مصر (٢٠٣٠) من أجل التنمية المستدامة لاقتصاد البلاد والمجتمع والبيئة، والتي كان لها أبلغ الأثر في وضع مصر ضمن أفضل عشر اقتصاديات عالمية، وأكد التقرير على عودة الاستقرار في مجال الطاقة في عهد الرئيس السيسي عبر إعادة التواصل مع الشركاء والموردين، والحفاظ على المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات وإشعارهم بالثقة في أن استثماراتهم محمية وأن الحكومة شريك ثابت وموثوق (State information services, your getaway to Egypt, 2019).

٣. شهدت مصر طفرة كبيرة في المشروعات القومية خلال عهد الرئيس السيسي لتساعد على أداء «دور اقتصادي محوري على مستوى القارة الأفريقية والعالم العربي»؛ فقد دشنت الحكومة المصرية العديد من المشروعات التي تسهم في رفع مستوى الاقتصاد وزيادة الدخل القومي المصري عبر جذب الاستثمارات الأجنبية والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنها: توسيع قناة السويس الجديدة؛ لتواكب معايير التجارة العالمية، إنشاء المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بواقع ٦ موانئ بحرية و٤ مناطق صناعية وإنشاء ٥ انفاق فيها، بناء مدينة العلمين الجديدة على مساحة ٤٨ ألف فدان لتصبح بوابة مصر للاستثمار بسعة ٣ ملايين نسمة وبتكلفة تقدر ٢ مليار جنيه مصري، إنشاء أكبر مصنع للأسمنت في الشرق الأوسط، البدء بمشروع المليون ونصف المليون فدان إحياءاً للريف المصري وسعيًا للاكتفاء الذاتي، وعلى المستوى الثقافي تسعى مصر في نهاية ٢٠٢٠ لافتتاح أكبر متاحف الشرق الأوسط والعالم من حيث عدد القطع الأثرية التي يحتويها ومن حيث مساحته (Al Ain News, 2019).

٤. مشروع مستقبل مصر ٢٠٥٠ وهو جزء من جهد الأمم المتحدة في اتجاه التنمية المستدامة في العالم لمقاومة الجوع والفقر والمرض والاحتباس الحراري؛ فعدد سكان مصر حوالي (١٠٠) مليون تقريبا يعيشون على (٧%)، من مساحة مصر وتسعى الدولة لأن يعيش المصريون وفقا للتطورات التكنولوجية على ٢٤% من مساحة مصر، المقدره بـ ١٠٠ مليون كيلومتر مربع، ويقول الصحفي عبد المنعم سعد في هذا

الشأن « لن تصبح مصر لصيقة وادي النيل، سوف تصير دولة بحرية بامتياز انتقل فيها المصريون من النهر إلى البحر في مجتمعات جديدة » (Sa'ad, 2019).

أما عن أبرز التحديات والعراقيل التي تواجه مصر في تأدية أدوار فاعلة إقليمية ودولياً:

على المستوى الداخلي تعاني مصر من مديونية عالية ونسبة تضخم كبيرة شكلت (٢٠%) في (٢٠١٨)، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية المجتمعية مثل: ارتفاع نسب البطالة التي تطال أكثر من ثلث المصريين والفقر وانتشار العشوائيات وتراجع في قيمة العملة وتخفيض للدعم الحكومي على السلع الأساسية، إضافة لأزمة كورونا التي كشفت عن تدني مستوى الخدمات الصحية مشكلةً تحدياً جديداً يهدد بالركود وارتفاع الأسعار. وأما على المستوى السياسي فإن التعديلات الدستورية التي تمنح الرئيس السيسي المزيد من الصلاحيات ضيقت من الحريات السياسية في ظل اعتقالات سياسية واسعة وغياب تنافسية حزبية، بالإضافة لضعف المستوى المؤسسي؛ مما زاد من نفوذ الرئيس (Mohammad, 2019).

أما على **المستوى الإقليمي** فتشكل الاختراقات الإسرائيلية للقارة الأفريقية تحديات كبيرة تعرض مصالح مصر للتهديد خاصة فيما يتعلق بالملف المائي حول سد النهضة بأثيوبيا والدعم والاستثمار الإسرائيلي له حيث تخشى مصر وصول الخلاف حوله للقوة العسكرية، كما أن التهديد التركي يشكل تحدياً رئيساً لمصر من خلال التدخل في الأزمة الليبية بما يهدد الأمن الإقليمي للقارة الأفريقية ويزيد من مخاطر انتشار الفوضى لباقي الدول الأفريقية إضافة إلى التوتر القائم بسبب استضافة تركيا لجماعة الإخوان المسلمين المصرية على أرضها، وهجماتها المستمرة على ثورة مصر التي أطاحت بحكم الإخوان، ومؤخراً دأبت تركيا تتحدث عن حقوقها الجغرافية في حوض الغاز الكبير الواقع في شرق البحر المتوسط، وأكثر من ذلك بدأت في عمليات استكشاف عن الغاز في مياه البحر المتوسط دون أي اتفاق مع الدول المتشاطئة، طبقاً لقانون البحار الدولي. وهذا ما ينبأ بأن مصر يمكن أن تقوم بدور صراعي تنافسي تجاه تركيا طالما استمرت بتأجيج الصراع شرق البحر المتوسط (Sa'ad, 2019).

تتفاوت الأدوار التي تطمح مصر أن تؤديها مستقبلاً إقليمياً ومنها:

١. دور «الوسيط الإقليمي» فهي تحاول استعادة دورها المركزي في القارة الأفريقية، وتريد أن تتولى مسؤولية التوفيق والوساطة بين الدول الأفريقية؛ لحل الصراعات بينها سواء كان ذلك بوساطات فردية أو كدولة مركزية في الاتحاد الأفريقي، فمثلاً نجد مصر تشهد حالة من التغير تجاه دورها الدبلوماسي في **الملف الليبي**، فبعد أن كان التركيز منصباً من قبل الجانب المصري على آلية دول الجوار والأمم المتحدة، بدأت مصر تتوجه نحو محاولات لبناء محور إقليمي متصل بالشأن الليبي؛ لذا جمعت في اجتماع واحد عدداً من الأطراف الفاعلة من ذوي المصالح المتعلقة بالقضية الليبية، وهو ما يعني أن مصر تحاول

صناعة منصة إقليمية جديدة للتعامل مع المشهد الليبي خاصة بعد التدخل التركي في ليبيا الذي بات يهدد الأمن القومي في القارة، فيما يرى بعض المحللين والخبراء في الشؤون الأفريقية أن الدور المصري هو «الدور القائد»، ذلك لأن مصر تقود القارة لطموحات أكبر من مجرد دور الوسيط (Khalid, 2019).

٢. دور «المركز الإقليمي للطاقة»: بعد اكتشاف احتياطات غاز هائلة في شرق المتوسط ستشهد المنطقة تحولاً تاريخياً في سوق الطاقة خاصة بعد بدء نضوب النفط؛ حيث تتوقع هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية أن يكفي الغاز الذي تم العثور عليه في مصر شرق المتوسط، لتلبية الطلب الإقليمي والأوروبي لعدة عقود؛ حيث تم اكتشاف حقل "ظهر" البحري للغاز الذي يعد باحتياطيه البالغ ٣٠ تريليون قدم مكعب من أكبر حقول الشرق الأوسط إضافة لاكتشاف حقل جديد في "منطقة امتياز نور" البحرية باحتياطي يتجاوز ٦٠ تريليون قدم مكعب وبذلك تتحول مصر من بلد مستورد للغاز إلى بلد مصدر له؛ حيث يزيد حجم صادراتها حالياً على مليار قدم مكعب يومياً؛ مما سيعزز الوضع المالي غير المستقر في بلد مثقل بالديون؛ لأن ذلك سيوفر عليه مليارات الدولارات التي كان يصرفها لاستيراد مصادر الطاقة. كما أن تحويل وسائل النقل والمصانع ومحطات الطاقة إلى العمل بالغاز سيوفر مليارات أخرى تسهم في إعادة التوازن إلى الميزان التجاري المصري (Mohammad, 2019).

٣. دور « قائد التكامل الإقليمي»: تسعى مصر لأداء دور القائد لشعورها بأن لديها القدرة والمسؤولية المحورية تجاه توحيد دول القارة الأفريقية نحو التكامل السياسي والاقتصادي والتنموي؛ حيث شهد عام (٢٠١٩) ترأس مصر للاتحاد الأفريقي ولأول مرة في تاريخ المنظمة تحقيق العديد من الإنجازات الفارقة على مستوى القارة الأفريقية، وقد ترواحت هذه الإنجازات ما بين سياسية واقتصادية وأمنية لذا سعت مصر بكل الوسائل للترويج لهذا الدور وخاصة على المستوى الإعلامي حيث أصدر المركز الإعلامي لرئاسة الجمهورية، فيلماً تسجيلياً بعنوان «أفريقيا في قلب مصر»، أما عن رأي المحللين تجاه دور مصر في أفريقيا فقد قال الباحث في الشؤون الدولية محمد حامد، إن «مصر خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي (٢٠١٩) استطاعت أن تنتج كثيراً، وكانت صوت أفريقيا في العالم». ولفت إلى أن «مصر أنجزت من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي كثيراً من الملفات، واستطاعت أن تحرك الملف السوداني بشكل إيجابي». وأكد أيضاً أن «مصر كان لديها دور بارز وقوي في تسوية النزاعات والخلافات بالقارة، واستطاعت بشكل أو بآخر كونها رئيساً للاتحاد، أن تجبر إثيوبيا على الوساطة الدولية وقيام أمريكا بأعمال المراقبة الدولية في ملف سد النهضة وأن هناك كثير من الأمور تشير إلى أن رئاسة مصر للاتحاد كانت معتدلة» (Maghawer, 2020). ويحاول الرئيس أن يتولى مهمة القائد الذي يقود النمو التنموي في القارة الأفريقية من خلال مبادرات تنموية وأحدثها مبادرة علاج مليون أفريقي التي استهدفت

(١٦) دولة، حيث تم إجراء زيارات تنسيقية وإرسال فرق طبية إلى جيبوتي والسودان لمكافحة فيروس سي وغيرها من الأمراض (Al-Obeidi, 2020).

٤. ومن المتوقع أن تمارس مصر «دور تفاوضي» في عدة قضايا ومنها:

أولاً: الملف المائي فهناك العديد من التحديات والعراقيل مع أثيوبيا بشأن سد النهضة الذي يهدد حصة مصر التاريخية من نهر النيل؛ حيث تسبب المشروع بخلافات منذ (٩) سنوات ومن المتوقع أن تشهد القضية تطوراً مستقبلياً وذلك لتجنب صراعات عسكرية مستقبلية خاصة بعد دعم أطراف خارجية لأثيوبيا في مشاريعها حيث شهد شهر فبراير من (٢٠٢٠) وساطة أمريكية جمعت قيادات أثيوبية ومصرية وسودانية للتوصل إلى حل عادل لجميع الأطراف (Al-Jazeera, 2020).

ثانياً: ملف التعويضات المصرية لإسرائيل: قامت مصر بالتفاوض مع إسرائيل وإغلاق ملف التعويضات معها عن عدم مدها بالغاز بعد حدوث (١٧) تفجيراً إرهابياً لخط الأنابيب بين البلدين، حيث انتهت التسوية إلى دفع مصر ما يقابل (٥٠٠) مليون دولار بدلاً من مبلغ التحكيم وقدره مليار وثمانمائة مليون دولار، وفي الوقت نفسه بدأ في (٣٠) يونيو (٢٠١٩) استخدام إسرائيل خط الأنابيب الخاص بالشركة المصرية لغاز شرق البحر المتوسط لنقل الغاز في الاتجاه المصري من خلال حقل (تمارا) وهذا يعني أن مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية سيشهد تعاوناً في مجال تصدير الغاز خاصة بعد التوصل للتسوية في بعض الملفات العالقة والسعي للحلول السلمية مثل إنشاء منتدى شرق البحر الأبيض المتوسط، ويضم كلا من مصر وإسرائيل وفلسطين والأردن (Sa'ad, 2019).

٥. **العلاقات العربية المصرية:** تتمتع مصر بدور معتدل متوازن تجاه العلاقات العربية؛ فقد أعلن السيسي «مبدأ عدم التدخل بالشؤون الخارجية للدول الأخرى، كما وأعلن وقوفه إلى جانب الدول التي تمر بأزمات ومنها العراق وسوريا واليمن»، أما عن **العلاقات الخليجية المصرية** فتمتع مصر بعهد السيسي بعلاقات تحالفية تعاونية مع كل من الكويت والسعودية والإمارات وتمثل عمق هذه العلاقات بتسليم مصر جزيرتي تيران في مضيق تيران بالبحر الأحمر وصنافير، وإقرارها بأنهما تقعان في المياة الإقليمية للمملكة العربية السعودية، كما وقدمت السعودية والإمارات والكويت لمصر في عهد السيسي حوالي (٣٥) مليار دولار كمساعدات في صورة شحنات نفطية ومنح نقدية وودائع في البنك المركزي (i24NEWS, 2018).

أ. **الموقف المصري تجاه الأزمة السورية في عهد الرئيس السيسي:** أكد النظام المصري على عمق العلاقات التاريخية بين مصر وسوريا التي تقوم على عدم التدخل بالشؤون الداخلية لسوريا والاحترام المتبادل فيما بينها بالرغم من " الغموض " الذي ساد العلاقات السورية المصرية في بداية حكم السيسي

فلم يتم الإعلان بشكل صريح عن تأييد ودعم النظام السوري وفي الوقت نفسه لم تقف مصر ضده ، ومع ذلك فقد تم نوع من التعاون العسكري بتقديم استشارات فنية من قبل الجيش المصري تجاه الجيش السوري إضافة لتصويت مصر لصالح المشروع الروسي الذي يسمح بالتدخل العسكري الروسي في سوريا مما أثر على العلاقات المصرية السعودية وإمدادها بالنفط ، لذا نجد أن السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للعلاقات المصرية السورية تعتمد إلى حد كبير على رؤية النظام المصري لأبعاد الأزمة وتطورات الأحداث فيها سواء بالتوصل لحلول سلمية وتوافقية من جميع الأطراف السورية أو التقسيم وسقوط النظام السوري أو بقاء الوضع الحالي ، لذا يقوم الدور المستقبلي لمصر على دعم السيناريو الذي يؤيد الحل السياسي السلمي ويرفض التوغل في حرب أهلية واستعمال العنف وذلك للعلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين إضافة لأهمية سوريا كمرتكز من مرتكزات القومية العربية و الأمن الاقليمي في المنطقة العربية . (Group of Writers , 2017).

ب. الموقف المصري تجاه الأزمة اليمنية في عهد الرئيس السيسي: تمارس مصر دوراً توافيقاً مع السعودية بشكل خاص ودول الخليج العربي بشكل عام تجاه الأزمة اليمنية؛ حيث تدرك مصر مدى أهمية استقرار اليمن كجزء من الأمن القومي الخليجي الذي يشكل بدوره مؤثراً على الأمن المصري ، وقد كان الموقف المصري ملتزماً بقرارات مجلس الأمن التي تساند المبادرة الخليجية التي تدعو للحوار لذا دعمت مصر القيادة اليمنية التي تراها شرعية وقانونية برئاسة عبد ربه منصور هادي ، كما شاركت مصر عسكرياً بعاصمة الحزم والتي جاءت كدعم للسعودية في حربها ضد الحوثيين، وذلك للحفاظ على مصالحها مع دول الخليج من جهة ومصالحها في مضيق باب المندب وأمنها المائي في قناة السويس ومن جهة أخرى ، أما ما يتم توقعه للسيناريو المستقبلي للدور المصري تجاه الأزمة اليمنية فهو يعتمد على ما ستؤول إليه الأزمة، وهل ستنتهي بشكل سلمي لانقزال السلطة، ويعتمد الدور المصري كذلك على استمرارية علاقاتها الخليجية مستقبلاً ، فعلى الأرجح ستمارس مصر دوراً متوازناً يؤمن لها مصالحها في مضيق باب المندب من خلال التقارب مع الحوثيين وضمان عودة علاقاتها مع الجانب الإيراني وفي الوقت نفسه ستحرص على الدعم الرسمي للموقف الخليجي، لضمان عدم خسارتها لعلاقاتها مع السعودية ودول الخليج . (Group of Writers , 2017).

المبحث الثاني: دور مصر المستقبلي الدولي

تطمح مصر باحتلال مكانة بارزة على مستوى العالم من خلال عدة أدوار منها:

١. تسعى مصر أن تكون «شريكاً للدول الكبرى في محاربة التطرف والإرهاب» خاصة بعد تعرضها لعدة هجمات إرهابية، وقد استطاعت مصر محاصرة بؤرة الحركات المسلحة في سيناء ونجحت بتسويق دورها في مكافحة الإرهاب من خلال ما تملكه من قدرة عسكرية وأمنية واستخباراتية، إضافة لخطابات الرئيس السيسي التي تتخذ هذا الاتجاه بالدعوة إلى تجديد الخطاب الديني المعتدل ومبادراته لدعم التعايش الديني ومنها تدشينه رسمياً كاتدرائية «ميلاد المسيح» للأقباط الأرثوذكس، التي تشكل الكنيسة الأكبر في الشرق الأوسط (APA news, 2019) وذلك لبعث رسالة للعالم حول محاربة مصر للفتنة الطائفية والإرهاب الذي الحق الضرر بكنايس مصر في مناسبات عدة فيحاول الرئيس من خلال هذه السياسات أن يمارس دور القيادي ذي الفكر المنفتح والمرن وايصال رسالة للعالم عن دوره «كصانع للسلام».

٢. على المستوى الاقتصادي فتذهب كل التوقعات إلى أن مصر ستصبح «شريكاً اقتصادياً لأوروبا كمصدر للغاز» وقد عبر عن أهمية مصر المستقبلية في قطاع الغاز التقرير الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام (٢٠١٧): حيث توصل إلى «أن مصر تمتلك مفتاح مستقبل غاز شرق المتوسط»، وهو ما يدفع باتجاه توقع «تحالف مصري-شرق أوسطي مع أوروبا في مجال الطاقة» فمن المتوقع بعشر سنوات أن تصبح أحد أهم منتجي ومصدري الغاز في العالم ، ويدعم هذه التوقعات اتفاق لتصدير (٧٠) مليار مكعب من الغاز الإسرائيلي عن طريق منصات الغاز المصرية، كما يدعمه اتفاقيات لتعاون مصري قبرصي مشابه خاصة أن مصر تمتلك محطتين ضخمتين لتسييل الغاز (Mohammad, 2019).

كثير من التحليلات ترى أن ثروة الغاز ستضع مصر على طريق «النمو والثروة والنفوذ» في الشرق الأوسط وهذا ما أكدته تقرير مطول لصحيفة نيويورك تايمز في (١٣) آذار (٢٠١٩) وهذا يعني «أن الرئيس السيسي سيصبح شريكاً لا غنى عنه بالنسبة إلى أوروبا على حد قول الصحيفة»، وبذلك يتوقع لمصر أن تمارس دور «المنافس الرئيس لروسيا في قطاع الغاز الطبيعي» في ضوء السعي الأوروبي المتزايد والمدعوم أمريكياً لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي مقابل دعم الغاز المصري، مما سيقبل من نفوذ الدول النفطية الخليجية ومعها منظمة أوبك في هذه السوق؛ لأن الغاز طاقة نظيفة وأقل تكلفة من النفط ، وإذا كانت دول الخليج لا تستطيع فعل الكثير إزاء ذلك سوى زيادة ضخ النفط أو تقليصه حسب توجهات السعر، فإن روسيا بدأت فعلياً بمد أنابيب ضخمة لنقل غازها إلى الصين وإلى تركيا تحسباً لعواقب مستقبلية تضر باقتصادها. (Mohammad, 2019).

٣. تسعى مصر لاكتساب مكانة دولية مرموقة بحيث تؤدي أدوار الدولة المرنة المنفتحة سياسيا واقتصاديا على كل دول العالم، وذلك بالمشاركة في الفعاليات الدولية المهمة سواء بشكل فردي أو مندوبية عن أفريقيا فترة ترأسها الاتحاد الأفريقي مثل حضورها المنتدى الاقتصادي الأفريقي الروسي في موسكو، وقمة لندن وأفريقيا بالمملكة المتحدة ، وحضور الرئيس السيسي أعمال الدورة الـ (٧٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك مشاركته فعاليات قمة مجموعة العشرين التي تعد أهم منتدى اقتصادي دولي حيث تناولت جدول أعمال القمة عددا من القضايا المالية والاقتصادية والاجتماعية مثل قضايا الطاقة والبيئة والمناخ والاقتصاد الرقمي والتجارة والزراعة والرعاية الصحية والتعليم والعمل، بالإضافة إلى طرح القضايا التي تهم منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أما على المستوى الآسيوي فقد اتسمت السياسة الخارجية المصرية بإقامة علاقات متوازنة قائمة على المصالح المشتركة مع الهند وروسيا والصين (Masrawy news, 2019).

٤. أكدت مصر على اهتمامها بأداء دور إنساني تحاول من خلاله الترويج لمكانتها وتمتعها بسمعة دولية مرموقة كدولة ذات رسالة، وفكر إنساني تجاه دول انتشرت فيها جائحة كورونا ومنها الصين وإيطاليا ، حيث قامت مصر بتوطيد علاقات طيبة مع الصين وهذا ما ظهر في أزمة كورونا من خلال إرسال المساعدات الطبية للصين، ولاحقا قامت الصين بتقديم ألف جهاز للكشف عن الفيروس، فضلا عن وثيقة صينية لطريقة مواجهته أعقبها انسحاب الصين من سد النهضة الإثيوبي الذي يهدد حصة مصر من مياه النيل ، أما عن إيطاليا فقد زارتها وزيرة الصحة المصرية برفقة وفد عسكري وطائرتين محملتين بالمستلزمات الطبية والكمادات الواقية ومواد التطهير حيث تسعى مصر مستقبلا لعلاقات اقتصادية مميزة مع دولة صناعية مثل إيطاليا، وعلى الرغم من تعرض الحكومة المصرية للانتقادات بأن هشاشة النظام الصحي أولى بهذه المساعدات فإن القيادة ردت بأنها تعمل لأجل صالح الوطن (Hamed, 2020).

٥. تطمح مصر لأن تمارس أدواراً سياسية واقتصادية فاعلة على المستوى الدولي من خلال توطيد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة من خلال الزيارات المتبادلة والمؤتمرات والدخول باتفاقيات دولية ومنها: إدراك مصر الدور الصيني المستقبلي ومسعاها نحو النفوذ عبر مبادرة الحزام والطريق إلى دول الشرق الأوسط وصولاً إلى شمال وشرق أفريقيا وما سواها من المناطق التي تعرف باسم حزام واحد وطريق واحد، فترى مصر في علاقتها مع الصين وهي نموذج فريد، وأحد أكبر الاقتصاديات في العالم بأنها فرصة مستقبلية مهمة لزيادة النمو الاقتصادي باعتبار الصين أكبر شركائها الآسيويين، وكذلك الأمر بالنسبة لأمريكا فعلى الرغم من الضغوط الكبيرة باتجاه قبول مصر لصفقة القرن التي تهدف لربط سيناء وغزة والتي ترفضها مصر لأسباب أمنية وسياسية وقومية فإنها تحتفظ بعلاقات طيبة مع أمريكا تعكس التفاهم المتبادل بين البلدين و القيادتين؛ حيث وصف الرئيس ترامب الرئيس السيسي بأنه «زعيم حقيقي وقائد عظيم استطاع احتواء الاحتجاجات في بلده» (Sky News, 2019).

الخاتمة:

حاولت الدراسة تحليل الأدوار المستقبلية التي تطمح مصر لتأديتها؛ وذلك بدراسة مرتكزاتها، ومصادر قوتها، وأهم التحديات التي تواجهها، ثم توجهات هذه الأدوار وفاعلية تحقيقها مستقبلاً.

وتوصلت الدراسات لعدة نتائج مهمة منها:

١. أن قيام مصر بادوار مركزية مهمة لم يكن من باب «التزرف السياسي» وإنما هي مسألة مصيرية لا يمكن لمصر الاستغناء عنها وترتكز هذه الأدوار على التفاعل ما بين المحددات الداخلية والخارجية فكلما كانت ظروف البيئة الداخلية مستقرة ومزدهرة انعكس ذلك على قوة السياسة الخارجية المصرية وبالتالي عودة الفائدة الاقتصادية والسياسية والأمنية من جديد إلى البيئة الداخلية.
٢. تشكل الظروف الاقتصادية من فقر وبطالة وتضخم سكاني وضعف في البنى التحتية، والظروف الأمنية من الاختراقات والهجمات الإرهابية والازمة المائية مع السودان واثيوبيا وضعف مستوى الحريات السياسية تحديات ومعوقات أمام رؤية وطموح صانع القرار المصري.
٣. تشهد السياسة الخارجية المصرية مرحلة حيوية ديناميكية بعهد الرئيس السيسي، وتحولاً من الانكفائية إلى الانفتاح والسعي لأدوار مستقبلية محورية.
٤. هناك مرتكزات وطنية تدعم فاعلية وقوة السياسة الخارجية المصرية من رؤية قيادية طموحة وتطوير بكافة القطاعات التنموية والسعي للاكتفاء الذاتي وإنجاز المشاريع القومية إضافة للقوة العسكرية مما يمنح مصر الفرصة لأداء أدوار حاسمة عند الضرورة.
٥. تلعب القيادة السياسية المصرية التي تعطي أولوية للسياسة الخارجية دوراً أساسياً في إبراز مكانة الدولة على المستوى الإقليمي والدولي.
٦. تسعى مصر من خلال الأجندة المستقبلية وتوسيع العلاقات الإقليمية والدولية للتخلص من التحديات الوطنية والإقليمية التي تعرقل أدوارها ومشاريعها المستقبلية.
٧. تشير الظروف والمعطيات على أن مصر ستنبأ مستقبلاً دوراً محورياً على المستويين الإقليمي والدولي لتصبح قوة عظمى على الصعيد السياسي والاقتصادي.
٨. تمارس مصر أدواراً متنوعة بشكل منفرد أو جماعي، وبشكل متفاوت في اتجاهها التعاوني، أو التنافسي، وبأدوات متنوعة تتناسب مع مصالحها وزيادة فرص نجاحها بما تمارسه من أدوار.

توصيات الدراسة:

١. لا يوجد حلول سحرية لضعف السياسة الخارجية للدول العربية واقتصاداتها النامية، وإنما يجب أن تسعى الدول للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في السياسة والاقتصاد العالميين لتحقيق مصالحها.
٢. على صناع القرار في مصر الموازنة ما بين الاهتمام بالشأن الداخلي والشأن الخارجي، فلا يتم التركيز على الدور الخارجي على حساب قضايا أساسية مثل تطوير البنى التحتية ورفع مستوى معيشة المواطن المصري؛ لأن ذلك يشكل قاعدة للاستقرار السياسي الذي يدعم قوة السياسة الخارجية.
٣. يجب على القيادة المصرية أن توظف عوائد الثروات القومية بحكمة واعتدال بشكل يحقق نمواً اقتصادياً حقيقياً بعيداً عن تبديد المليارات على مشروعات ضخمة دعائية لدور النظام السياسي، أو كما يسميها البعض «الديكتاتورية التنموية».
٣. يجب على مصر السعي لحل القضايا العالقة والتي تشكل تحديات كبرى للدور المصري المحوري، ومن أهمها الازمات الاقتصادية والمجتمعية الوطنية والملف المائي والاضطرابات الأمنية في سيناء.
٤. الانفتاح السياسي والاقتصادي المصري على عدة جهات ودول إقليمية وعالمية هي بداية صائبة لرؤية استراتيجية مستقبلية والتي تحتاج إلى تأييد شعبي واردة سياسية حقيقية ومستقلة تستغل الظروف والامكانيات وتسعى لتوظيف كل الفرص لإنجاح الرؤى المستقبلية لمصر.
٥. على الدول العربية وخاصة الخليجية الاستفادة من التجربة المصرية التي بدأت تخطو خطوات فاعلة في بعض المجالات الاقتصادية وخاصة قطاع الطاقة والانفتاح السياسي والدبلوماسي على أكثر من جهة وعدم الارتكاز لحليف أو شريك واحد مركزي مما يجنبها الوقوع بأزمات اقتصادية أو يعرض أمنها للانكشاف والضعف.
٦. على مصر ان تستعيد حضورها الثقافي ودورها المركزي الحضاري في الشرق الأوسط وأن تكون لها رسالة ثقافية حضارية، فقد كانت دائماً النموذج في العالم العربي للفنون والثقافة والأدب والسينما بجانب أدوارها الإقليمية والدولية.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Al Ain News (2019). 5 years of achievements ... National projects adorned Egypt during the era of Sisi. Al Ain News (September 26, 2019), retrieved September 8, 2020, <https://al-ain.com/article/egypt-sisi-national-projects>.
- Al Minshawi, I. (2014) . Rising Motivation: New Transitions in Egyptian Foreign Policy. Arab Center for Research and Studies , Political Affairs , 4 September 2014 .
<http://www.acrseg.org/11171>
- Ahmad , I .(2010). The Global State and The New International System , PHD thesis , Alsanja University , wahran , Algeria , 2010.
- Al-Jazeera. (2020). Pompeo: Resolving the dispute between Egypt and Ethiopia over the Renaissance Dam may take months, post on Al-Jazeera Net, in February 19, 2020. Retrieved in September 8, 2020, <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/2/19>.
- Al-Obeidi, H. (2020). The Parliament's Health Representative: An initiative to treat a million Africans targeted 16 countries, post in Al-Wafd news, March 10, 2020. Retrieved on September 8, 2020, <https://alwafd.news>.
- APA news. (2019). Egypt ... The opening of the largest church in the Middle East, post in January 6, 2020, African Press Agency. Retrieved September 8, 2020, <http://apanews.net/ar/news/msr-ftth-akbr-knsy-fy-lrk-laost>.
- Autoom, R. (2019). Systems Analysis Methodology, Political Science, Arabi website, retrieved September 8, 2020, <https://e3arabi.com/>.
- Fattak, M. (2011). The Algerian foreign policy towards the Arab Maghreb countries, Tunisia and Morocco, as a model 1999-2009. Master thesis, Mohamed Khaider University of Biskra, Algeria.
- Group of Writers. (2017) . Egyptian foreign policy towards conflicts in the region (Syria-Yemen-Libya) from 2011. Democratic Arabic Center , Berlin , Germany , 15 July 2017.
<https://democraticac.de/?p=47703>.
- Hamed, A. (2020). Did Egypt treat Corona in China and Italy? Social media have an answer, post in Al-Jazeera Net in post in June 4, 2020. Retrieved in September 8, 2020, <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/6/>.
- i24NEWS06. (2018). Western diplomat: Saudi Arabia takes over Tiran Island from Egypt, post i24NEWS06 in February 2018. Retrieved in September 8, 2020, <https://www.i24news.tv/ar>.
- Jarghon, A. (2016). Qatar and the change of foreign policy ... allies and enemies. Al Arabi Publishing and Distribution, Egypt.
- Kadim, A. (2019). The disparities of supra regional interactions and the limits movement of International actors an evaluation vision for the future of Middle East. Tikrit Journal for Political Science, (3), 96-123.
- Khalid, M. (2019). Conflict resolution through African mediation enhances the role of African countries. Al Bayan Newspaper, UAE, 1 August 2019. Retrieved September 8, 2020. <https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-08-01-1.3617934>.

- Khalifah, A. (2018) . Foreign Policy Tools: Interactions and Overlaps, College of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, Egypt, December 2018.
- Maghawer, M. (2020). What is a complete African general harvest that Egypt chaired for the continental union?, post in Arabi 21, February 08, 2020. Retrieved in September 8, 2020, <https://arabi21.com/story/1243336>.
- Masrawy news. (2019). What are the implications of Sisi's participation in the G20 summit? Post in Masrawy, July 26, 2019. Retrieved in September 8, 2020, https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2019/6/26/1591330/-.
- Mo'jam Alma'any (2020). <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>, retrieved on September 8, 2020, <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>.
- Mohammad, I. (2019). Analysis: The Flood of Gas Discovered in Egypt and Its Returns on Its 'Predominance', post in March 17, 2019, DW. Retrieved on September 8, 2020, <https://www.dw.com/ar/-47945013>.
- Omar , O . (2005) . US foreign policy after the eleventh of September Case Study: US intervention in Afghanistan , Master Thesis , College of Economic and Social Studies , Khartoum University , Sudan , May 2005.
- Political Encyclopedia (2020). <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>, retrieved on September 8, 2020, <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>.
- Sa'ad, A. (2019). Egypt's Future We Make It Together Now. Al-Bayan Newspaper, February 7, 2019. Retrieved September 8, 2020, Albayan.ae/opinions/articles/2019-02-07-1-3481159.
- Saleem, A. (1998). Foreign Policy Analysis. Al-Nahda Egyptian Library, 2nd Edition, Egypt.
- State information services, your getaway to Egypt (2019). Retrieved September 8, 2020, <https://www.sis.gov.eg/Story/197216>.
- The Algerian Encyclopedia of Political and Strategic Studies (2020). Political studies, the origin and essence of the regional role theory, retrieved September 8, 2020, <https://www.politics-dz.com/%D8%A3%D8%B5%D9%84-%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A/>
- Skynews (2019). Trump: Sisi is a true leader and a great leader. Post on [skynewsarabia](http://skynewsarabia.com) on September 24, 2019, and retrieved on September 19, 2020 from <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1285360-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%AF-%D8%B9%D8%B8%D9%8A%D9%85>.